

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة الحضارة عند مالك بن نبي

قراءة في مقومات النهضة ومعوقات التطبيق

The economic and social dimensions of the problem of civilization for Malek ben Nabi**A reading of the elements of renaissance and obstacles to application**بن سليمان عمر^{1*}

جامعة ابن خلدون- تيارت الجزائر

مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الانسان والمجتمع في الجزائر

تاريخ الاستلام : 13 أفريل 2023 ؛ تاريخ المراجعة : 30 ديسمبر 2023 ؛ تاريخ القبول : 03 مارس 2024

ملخص:

ركزنا في دراستنا هذه على وصف الواقع العربي الإسلامي ومدى حاجة هذا المجتمع إلى انتهاز النظام الاقتصادي الملائم للخروج من الوضعية التي أُل إليها حيث لم نجد أفضل من المشروع الاقتصادي البنابي وما يحتويه من أفكار ومناهج مناسبة لمعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي أصبح يعنينا المجتمع العربي الإسلامي، الأمر الذي جعلنا نظهر ما يتميز به مالك بن نبي من أفكار اجتماعية واقتصادية نابعة من ظروف عانت منها الأمة العربية الإسلامية قبل الإحتلال، وحتى بعد خروج المستعمر والدليل على ذلك نموذج المجتمع الجزائري، وفي أسلوب المعالجة وضمنا بصفة عامة المنهج الوصفي والمقارن الملائمين لدراسة اجتماعية واقعية.

الكلمات المفتاحية: مجتمع؛ اقتصاد؛ نهضة؛ منهج؛ استعمار؛ تحرر

Abstract:

In our study, we focused on describing the Arab-Islamic reality and the extent to which this society needs to adopt the appropriate economic system to get out of the situation it has fallen into. The Arab-Islamic thing that made us show what distinguishes Ben Nabi from social and economic ideas stemming from the conditions that the Arab-Islamic nation suffered from before, during, and even after the occupation, and the evidence for that is the model of Algerian society and in the method of treatment, and we added in general the descriptive and comparative approach suitable for a realistic social case study.

Keywords: society; economy; renaissance factors; curriculum; colonialism

*Corresponding author, e-mail: OMAR.BENSLIMANE@univ-tiaret.dz.

1- مقدمة

الاقتصاد عند مالك بن نبي ليس مجرد علم نتعلم أصوله ومبادئه وفقط، الإقتصاد قبل كل شيء حالة وعي وإرادة حضارية وثقافية يعيشها مجتمع معين إما متأثراً أو مؤثراً فيها. والفكر الاقتصادي على العموم مثله مثل أي فكر اجتماعي سياسي يندرج ضمن جملة البحوث الإنسانية والاجتماعية التي تقوم عليها عرى الشعوب والأمم، وبذلك فهو جزء من لا يتجزأ من البناء العام لمفهوم الحضارة، إذ لا يمكن تناوله بعيداً عن مفهومها باعتباره ظاهرة اجتماعية ذات تأثير قوي في تشكل البنى المجتمعية، رغم أنه يعتبر واحداً من المشكلات الحضارية التي يتعذر على الباحث أن يفسره بمنأى عن بقية العوامل الأخرى كالثقافة والأخلاق والسياسة وغيرها؛ والتي تساهم في قيام حياة اجتماعية لها أبعادها الحضارية والإنسانية. وليس غريباً على الأمة العربية الإسلامية أن تنجب مفكرين وباحثين نالوا شرف الريادة في بحث مثل هكذا مشكلات تخص نهضة الأمة الإسلامية على غرار المفكر الجزائري مالك بن نبي، الذي انبرى لدراسة مشكلة الحضارة من عدة زوايا كان أبرزها البعد الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه الأمة العربية الإسلامية. لاسيما دراسته حول: المسلم في عالم الاقتصاد ضمن سلسلة مشكلات الحضارة.

وقد كان مالك بن نبي من المفكرين الإسلاميين القلائل الذين وضعوا أيديهم على جملة المشكلات التي تعيق نهضة الأمة حضارياً، خصوصاً عالم الاقتصاد حيث لم تعد هناك علاقة موضوعية مباشرة بين الجهود، والطاقت البشرية والعوائد التي يكتسبها أفراد الأمة، وذلك لأن الاقتصاد المعاصر يريد حسب بعض المنظرين في الشؤون الاقتصادية تجاوز مبادئ النظام الاقتصادي المتكامل الذي يجمع بين القيم الإنسانية والمنفعة البرغماتية. ولعل السؤال الذي بإمكاننا طرحه يكون كالتالي: هل بإمكاننا التوقف عند الأبعاد الفكرية الاقتصادية التي توصل إليها مالك بن نبي؟ وهل استطاع بها أن يرسم الأفق التنموي للمجتمعات الإسلامية وعلى رأسها المجتمع الجزائري الذي عاش تحت رحمة الاستعمار وذاق مرارة أنظمتة الفاسدة؟ وهذا ما سنحاول أن نكشف عنه من خلال دراستنا التحليلية النقدية لأهم أفكاره الحضارية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي العالمي.

1.1- العالم الإسلامي والواقع الاقتصادي:

في الواقع لا نتظر من هذا الرجل أن يندفع ويسأل عن معنى الاقتصاد أو حتى الإنتاج فهمه الوحيد هو الاستهلاك إذ لم يكن سوى أداة في يد الاستعمار والذي زاد الأمر بلة وعقد مقتضيات الأمور هو خوفه من الجوع الذي ورثه عن آبائه وكأنه قدر محتوم تتوارثه الأجيال، هكذا وجد العالم العربي الإسلامي اقتصاده بعد استقلاله وتحرره. لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية سوى وسيلة مسخرة لكل عمل يريده الاستعمار غير شاعراً ولا مبالياً بما ينتظره أو ما يؤول إليه مصيره إذ وجد نفسه في وضعية لا يحسد عليها بإرادته أو بدونها.

وهذا كله راجع لتفريطه والاستمرار في سلوكه الاستهلاكي الذي ورثه أباً عن جد. إذ بدل أن يفكر في الوسائل التي تمكنه من الخروج من ورطته وجد نفسه يقلد غيره طبقاً لقانون ابن خلدون "المغلوب مولوع بتقليد الغالب" لأنه فقد وعيه الحضاري فلم يعد تفكيره مقتصرًا سوى على إشباع غرائزه بعد ما وجد نفسه في مواجهة مشكلة التقليد الأعمى الذي تسببت فيه حركتي الإصلاح والتجديد الكلاسيكيتين، والتي غلب عليهما أسلوب التكديس بدل البناء، وعليه يمكننا القول: بأن البناء وحده كفيل بقيام الحضارة الحقة حسب مالك بن نبي، بعيداً عن كل ترهات التقليد البليد، لأن هذا الأخير يمثل ظاهرة مرضية أصابت الأمة على مستوى الأفكار والأشخاص والأشياء.

فالإنسان الذي استسلم للتقليد في العادات والأذواق وفي تقليد ما يكتظ به عالم الأشياء، يصبح في المجال النظري مقلداً للأفكار التي صاغها تجارب وخبرات غيره؛ فإذا ما عدنا لموقف نخبتنا المثقفة في المجال الاقتصادي، نرى أغلبها يقف موقف اختيار بين ليبرالية على سنة الفيلسوف الإنجليزي آدم سميث أو مذهب المادية الماركسية الشيوعية على يد عرابها كارل ماركس أو تراهم ينحون إلى غيرها من الأنظمة الغربية المؤدلجة، وكأن المشكلات الاقتصادية ليس لها حلول إلا ما يقدمه هذا أو

ذاك؛ دون أدنى وقوف على مسببات الفشل والانهزامية، أو الجنوح إذا عسر الأمر لأنصاف الحلول على أمل نجاح خطط التنمية التي عرفتها الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية في العالم الثالث. لقد وجد العالم الإسلامي مباشرة غداة الاستقلال اقتصاده محصوراً على الاستهلاك بدل الإنتاج إذ صنع بالرجل العربي والإسلامي ذلك الرجل الذي لا يفكر سوى في بطنه همه الوحيد كيف يلي رغباته المادية فنشأت فيه السلوكات التي لا تنشر بالآفات ولا بتغيير الأوضاع فأصبح يخاف الجوع ويفكر فيه دوماً. فمثلاً نرى "التجربة التي قبلت بها اندونيسيا وبالرغم من أنها تضمنت كل شروط النجاح سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو الشروط الطبيعية والبشرية أو من الناحية الفنية إلا أنها باءت بالفشل الذريع لا لشيء إلا لأنها لم تراعي الظروف الاجتماعية والجغرافية للمجتمع الاندونيسي" (نبي، 1987، صفحة 10)

أما إذا حاولنا الحديث عن مثقفينا في المجال الاقتصادي فإننا نلاحظ كيف أنهم وقفوا موقف اختيار وتفضيل بين آدم سميث (Adam Smith) (1723-1790) رائد المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد وبين كارل ماركس (Karl Marx) (1818-1883) بينما قضية التفضيل هذه فلا زالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي لا أكثر، إذ يمكن القول أن المذاهب الاقتصادية الغربية وإن كانت ذات أبعاد تاريخية مؤثرة في مسار الحضارة الانسانية، وإنها حاولت استعمال جل الإمكانيات الذهنية والجسمية بصورة عامة لتجعل فرد ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي، فإن ذلك لم يكن بمنأى عن تزايد نسبة القهر النفسي والاجتماعي للشعوب الأخرى. وبعبارة أخرى فالديناميكية الاقتصادية ليست هي ذاتها النظرية الخاصة بعلم الاقتصاد العام. وإنما هي مرتبطة بجوهر الاستغلال والاستهلاك المتواري خلف تلك المذاهب الاقتصادية الحديثة؛ وقد نلاحظ ذلك جلياً في تجربة اليابان الرأسمالية أو تجربة الصين الشيوعية.

ثم إذا عدنا مرة أخرى إلى موقف مثقفينا من القضية الاقتصادية نراهم يصنفون صنفين، لا على أساس أخلاقي إنساني، بل على أسس متفاوتة تفصح عنها الغايات القصوى لكل نظام اقتصادي. فهناك صنف لا يبالي بعقيدته في انحيازه لنظرية اقتصادية معينة، وتراه يلقب نفسه بالتقدمي وبافتخار لأنه يدعي الماركسية، وصنف آخر ينحاز إلى الليبرالية لأنه يتجنب المادية والإلحاد بحافز الدين العقائدي المتزمت. وصنف أخير وهو الذي يهمن بالذات لا لأنه يمت بصلة للإسلام فحسب، بل لأنه أخصب النظم الاقتصادية. والمتمثل في الاقتصاد (اللا- ربوي) وهو النموذج الذي يرى مالك بن نبي أنه لابد الاقتداء به أو اقتباسه بدل من اقتباس الأنظمة التي تتنافى والقيم الإسلامية السمحاء الغنية بالأفكار التي هي في حاجة دائماً لتوظيف واستغلال كما يستحق هذا العمل التقدير والإعجاب. فالتجديد والمعاصرة دائماً فيما تنتج وفيما تفكر لا فيما تقتبس أو تستهلك أو تكس على حد تعبير مالك بن نبي فالتغيير بالفكرة لا بالتقليد، إذ يجب على شبابنا المهتم بالاقتصاد أن يخلي أو أن يفرغ ذهنه من الجوانب المذهبية أو المعتقدات التي لا تكتسبه أي لا تعود عليه بالربح الذي ينادي به العقل الاقتصادي. (نبي، 1987، صفحة 11)، ومن هنا فالتنمية الاقتصادية لا تشتري بنقود أجنبية أي اقتباس مفاهيم ومبادئ رأسمالية أو ماركسية. وإنما هي قبل كل شيء مجموع القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي لا تساوم بثمن.

إذا تأملنا وضعية الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر وهو في خضم مواجهته الدرامية للمشكلات الاقتصادية فإننا نرى كيف حاول أن يضيف مجال اجتهاده بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: إنه يفكر أولاً على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.

ثانياً: إن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال سواء في صورة استثمار تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار يهيم عليه سلطة سياسية فيما يسعى القطاع العام ومن هنا يبتدئ تعثر الفكر الإسلامي بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها (نبي، 1987، صفحة 40)

ثالثاً: إن المسلم غير ملزم أبداً بتبني سبل الرأسمالية ولا سبل الماركسية ولكنه يستطيع إذا أراد أن يجد لنفسه سبيلاً آخر انطلاقاً من معادلاته الاجتماعية ومن تعاليمه الإسلامية التي تمثل ثقافته الأولى. "فالتنمية ليست وصفاً طيباً بل إرادة حضارية. فالإقتصاد يسلك سبله الخاصة أي التي تتلاءم وأوضاعه وخصوصياته" (نبي، 1987، الصفحات 41-43)

2.1- مالك بن نبي والمعادلة الاجتماعية:

هناك معادلة أطلق عليها الأستاذ مالك بن نبي المعادلة الاجتماعية، وهي لا تنشأ اعتباطاً من تلقاء نفسها بل هي نتيجة عمل جاد ودقيق وطويل الأمد يلعب فيه الأطراد التاريخي دور هام في إرسائها وهي هبة المجتمع إلى كل أفرادها وكما أن هناك وراثته بيولوجية فهناك وراثته اجتماعية هذه الوراثة هي التي تطبع أفكار الفرد داخل المجتمع "فكل فرد في المجتمع يتأثر بهذه الوراثة الاجتماعية، فرجل ما بعد الموحدين الذي خصص له مالك بن نبي فصلاً كاملاً في كتابه "وجهة العالم الإسلامي" يعاني من هذه الوراثة الاجتماعية". (نبي، 1987، صفحة 46) أما المسلم في يومنا هذا فيرى مالك بن نبي أنه: "بدل أن يرث أفكار حية تساهم في الحركة الاجتماعية ورث أفكار مميتة تسببت في انحلال المجتمع وتضليله ثم إخراجهم من التاريخ؛ فوجد نفسه على هامشه لا يشارك في حلبة الصراع الفكري المسير للواقع والمواكب للعصر بل آلة تستخدم في صراع الحضارات" (نبي، 1987، الصفحات 46-47)

وهكذا يتم التعميم على وعي المسلم من خلال إدراج قيمه ضمن بوتقة السيطرة التقنية، وقوتها على إخضاع حاجته الاستهلاكية للاستنزاف المتواصل، إذ تسيطر أفكار الرجعية بسبب الأوهام التي تنشرها الأنظمة المستبدة، وبسبب عجز الأمة الإسلامية عن تجاوز نكباتها الحضارية. وبالتالي غياب الحركة الإيجابية التي تؤدي إلى تطور وتقدم الأمة نحو مستقبل آمن وحالة من التعايش الحضاري المنتج لا الاستهلاك. فالحركة الاقتصادية ليست هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الإقتصاد بل هي متطورة بجوهر اجتماعي عام، ولن يحقق الإقتصاد فعالية كاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة لا على التحديد على حد تعبير أحد الباحثين الجزائريين (بوكروح، 1993، صفحة 07) أما بالنسبة لأسباب فشل المشاريع التنموية الإسلامية فيرجع للأسباب التالية:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار المعادلة الاجتماعية والعمل بها.

- توهم البعض أن عجلة التنمية الاقتصادية تتم فقط بالاستثمار المادي متناسين العامل المعنوي والذي بفضلها تتفجر الطاقات والأفكار. إذ أن ألمانيا واليابان لم تملكان الثروة الطبيعية الكافية وبالرغم من ذلك تميزت أوضاعها من لا شيء إلى إقتصاد مخطط مبني على أساس ومبادئ ثابتة (نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، 1988، الصفحات 114-116)

يرى مالك بن نبي "الفرد الذي يولد في بلد مثل فرنسا وأمريكا أو اليابان حظوظه مربوطة مقدماً بالبلد المولود فيه أو البلد الذي يعيش تحت ظله. فحظه في العمل والتعليم والأمن وأوفر وأكثر من الفرد الذي يعيش في بلد فقير" فالفرد الذي يولد اليوم على محور: "طنجة - جاكرتا" معرض لاحتمال كبير لكي يصبح أمياً ومتعطلاً مهما كانت قيمته الشخصية (نبي، الفكر الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، 1981، صفحة 76)، وهو بهذا التصور يحاول أن يشخص المشكلة في بعدها التكنولوجي الذي أدى مع مرور الزمن إلى تفاوت حظوظ الشعوب والأمم من حيث جودة ورفاهية الحياة الاجتماعية حتى أننا أصبحنا كأمة عربية إسلامية نسعى وراء تقليد الغرب والاقتباس الأعلى لثقافة الوافدين دون تفحص أو مراجعة. هكذا وجد العالم الإسلامي نفسه بين خيارين اثنين لا ثالث لهما، فإما أن يواكب عجلة العصر باقتباس أفكار الغرب للوصول إلى الحداثة؛ أو النهضة والعصرنة التقنية كما يعبر عنها مالك بن نبي. وإما أن يسير وقد يبطأ به السير إذا ما أراد أن يطبق مناهجه وثقافته (نبي، الفكر الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، 1981، صفحة 78)

إن الفكر العربي الاسلامي الحديث عبارة عن خليط بانورامي من بقايا ثقافات موروثية وتيارات إصلاحية تتساق معاً الاتجاهات الحديثة المتأثرة بالحضارة الغربية خصوصاً بعد النهضة العلمية. تحاول كل جهة أن تكون على مسافة كافية بخصوص اكتساب خصائصه أو ثقافته وقيمه الأخلاقية. وقد أدت ظاهرة التكديس الذي انتهى إليه ذلك الخليط بالعالم الإسلامي إلى التمدن لا إلى الحضارة، فالتمدن يمكن صناعته في لحظة معينة من الزمن إذ يكفي أن ترتدي ملابس غربية ونظارات غالية وهاتف نقال، أو لمجرد اقتناء سيارة فخمة مثلاً؛ أو التحدث بلغة تميزنا لنوصف بمصطلح المتمدن، لكن التحضر هو أن نحمل في ذواتنا أفكاراً تحرك فينا الضمير الاجتماعي أي أن يتأسس الوعي الاسلامي على أسس عملية تقوم على مبادئ قيمية اجتماعية. وبالتالي فوعي المجتمع هو العقل الأكسيولوجي الذي يتجاوز مفهوم التمدن والمطلوب هو بناء حضارة (نبي، وجهة العالم الإسلامي، 1986، صفحة 77)

إن رفاهية الانسان ليست مرتبطة بالتمدن وفقط بل وثيقة الصلة بالتحضر، ولكي تتحقق الرفاهية الانسانية يجب أن تصنع هذه الحضارة منتجاها، كما يعتقد مالك بن نبي في كتابه: (وجهة العالم الإسلامي) عندما يشير الى المجتمع الإسلامي ودوره الحضاري عندما كان يجد نفسه عدة مرات، في مواجهة مشكلات معينة، غير أنه استطاع أن يجد لها الحلول المناسبة (نبي، وجهة العالم الإسلامي، 1986، صفحة 80).

من خلال ما سبق نلاحظ أن المشكلة العامة لدى مالك بن نبي تتمثل في الأزمة الحضارية، أو فيما يطلق عليه هو المشكل الحضاري عمقه وعلله ونتائجه. وقد أشار إلى ذلك في كل مؤلفاته المرتبطة بـ (مشكلات الحضارة) وهو ما يكاد يجمع عليه عدد لا يستهان به من المفكرين والباحثين المعاصرين في شأن أزمة الأمة العربية والاسلامية. إذ يجمعون بأن الأزمة هي أزمة حضارية، تبعها التبعية الاقتصادية الاستهلاكية التي تعاني منها الدول النامية التي عانت من الحقبة الاستعمارية. وإلى هنا يمكننا أن نخلص إلى واقع المعادلة الاجتماعية في فكر مالك بن نبي، والمتمثل في تشخيص المشكلة الحضارية والتي تمت بصلة إلى عمق المشكلة الثقافية الاجتماعية فطريق الحضارة لا يمكن خطه تبعا للصدفة، بإقامة مدرسة هنا ومصنع هناك، وسد هنالك، ولا حتى بوضع لافتة جانب الشارع حيث لا أحد يفكر في إلقاء المهملات التي يريد أن يتخلص منها، نعم إن سيرنا كيفما اتفق، قد يوصلنا إلى حل يوما ما.. ولكن متى ذلك اليوم؟ إن الإجابة تتطلب نظرية وخطة ملائمتين وتوقيتا مناسباً

3.1- العلاقة بين العوامل الاقتصادية وضعف الجهاز المفاهيمي:

يحيلنا موقف مالك بن نبي في كتابه: (وجهة العالم لاسلامي) والذي مفاده أن المشاكل التي تواجهها نحن كشعوب إسلامية ترجع بالدرجة الأولى لضعف جهازنا المفاهيمي..، إذ لا نزال نظن بأن الحق يأتي بالواجب على حد تعبير المفكر، و"أن الاستهلاك يسبق الإنتاج؛ وأنه لا بأس ما دام أن الضرورات قد تأتي من وراء البحر، ونحو ذلك من الأفكار الخاطئة نتيجة تصوراتنا الفاسدة. حتى أن البعض يعتقد بما أنه مسلم خلق فقط للعبادة، وأنه غير معني بالقيام بواجباته الاجتماعية؛ ظناً منه أن الله سبحانه وتعالى خلقه لمعرفته العبادية وليس لمعرفته الاجتماعية. متجاهلاً بذلك دوره في المجتمع كشاهد على صيرورة التاريخ التي تبدأ بفكرة الإنسان المتكامل، الذي يطابق دائماً بين جهده وبين مثله الأعلى وحاجاته الإنسانية والذي يؤدي في المجتمع رسالته المزدوجة بصفته ممثلاً مكرماً وشاهداً يقضاً" (نبي، فكرة كمتويلت إسلامي، 1990، صفحة 51)

4.1- شروط الانطلاق في الاقتصاد:

إن تحديد شروط الانطلاق في الميدان الاقتصادي مرتبط بتحديد عوامل التخلف ومشروط بالرقعة الحضارية أين اتخذت الحياة نفس الأشكال وتفاعل معها الفرد فأصبحت أفكاره وأفعاله ذات منوال واحد نجده في أقطار ومدن مختلفة ولعل في العالم الإسلامي من يعيش اليوم نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية نفس الظاهرة يمكننا ملاحظتها أينما اتجهنا. ظاهرة التخلف التي لا تحتاج إلى مؤشرات اقتصادية حتى يبرهن بها هذا التخلف يرجع مالك بن نبي أسباب التخلف إلى عاملين اثنين هما: ضعف الأساس المفاهيمي، واللافعالية في المجتمع الإسلامي. فمن الأمثلة التي يقدمها بخصوص ضعف الفكر الاسلامي،

حيث يرجع سبب ضعف أساسنا المفاهيمي في الفكر الحديث إلى عاملين اثنين هما: العامل تقني والعامل الاستعماري أما العامل التقني فيمكن في عامل القابلية للاستعمار، والتي لم يتخلص منها ذلك الرجل المتخلف الذي يخفي وراءه رجل ما بعد الموحدين وتظهر آثار هذا التخلف في حركاته وتصرفاته الناطقة عن أفكاره الميتة التي يتحملها عقله، فكانت النتيجة جد سلبية فبدل أن يتجه العالم الإسلامي صوب عالم الأفكار وجد نفسه في مواجهة عالم الأشياء كما وجد نفسه يستفيد من منتجات الحضارة دون جهد أو عناء ولا حتى تفكير (نبي، إنتاج المستشرقين، 1991، صفحة 172)

أما ملامح اللافعالية في المجتمع الإسلامي فتتمثل حسب المفكر بن نبي في عدم استعمال كل القدرات الإنتاجية المتاحة والطاقة الاجتماعية المتبددة بسبب العجز الذي أصاب عالم الأفكار وتفكك العلاقات الاجتماعية واللامبالاة وعدم التعامل مع الواقع بضمير حي. فالعمل التاريخي بالضرورة من صنع الأشخاص والأفكار والأشياء جميعاً "فتطور المجتمع لا يقاس بما يملك من أشياء وفي هذا الصدد العالم الإسلامي أصبح اليوم كومة من الأشياء لم تصنعها أفكاره بل صنعتها أفكاره غيره ووجوده فهو المثلث والمستهلك لا غير أي لا هو فاعل ولا هو منفعل" (نبي، ميلاد مجتمع، 1986، الصفحات 24-34). ولهذا فالعالم الإسلامي مجبر أن يختار إما أن يدخل من جديد دورته الحضارية التي أخرج منها أو يبقى عالمة على العالم المتطور "إننا في كل مرة نقف أمام مظهر من مظاهر اللافعالية في المجتمع الإسلامي نرى أننا مجبرين على ربطه بعالم أفكارنا، لأنه في هذا العالم تكمن غايتنا أما إذا أردنا أن نبقي غير مباليين بالتغيرات التي يشهدها العالم في المجالين السياسي والاقتصادي فما علينا إلا بمد رقبتنا إلى ذابحنا وأن نعيد المفاتيح إلى سجانينا، واقتباساً من مالك بن نبي (نبي، دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين، 1978، صفحة 41).

إن دخول عالم الاقتصاد يتطلب جهازاً مفاهيمياً يستجيب لمتطلبات الشروط الضرورية لقيام وعي حضاري وإلا فإن محاولة في هذا الشأن يكون مآلها الفشل وخيبة الأمل. ولعل أفضل عمل تبدأ به أية دولة من أجل انطلاقة اقتصادية مواكبة للحدثة والعصرنة والتقدم هو تركيب عناصر الحضارة، والمتمثلة في الإنسان والتراب والوقت داخل شبكة اجتماعية قوية يكون عنصر الدين فيها ذو مكانة عالية، هذا العنصر هو الذي يعطي لهذا التركيب ديناميكية وقيمة أخلاقية؛ أي قيمة الإنسان الذي نتحدث عنه في هذا التركيب. الإنسان المكيف القادر على أن يؤثر في المجتمع بثلاثة مؤثرات رئيسية هي: الفكر، العمل والمال وبعبارة أخرى فإن قضية الفرد في المجتمع مربوطة بتوجهه في نقاط ثلاثة:

1. توجيه الثقافة.

2. توجيه العمل.

3. توجيه المال.

إن الذي ينقصنا في العصر الحديث هو ذلك التوجيه الصادق النابع من ضمير حي واعي ومثمر، وقد اهتم مالك بن نبي بفكرة التوجيه بل جعل منها شرطاً أساسياً في عملية التنمية فبالإضافة إلى كون العمل نافع ويجب أن يكون التوجيه المنهجي للعمل شرطاً عاماً أولاً ثم وسيلة لكسب العيش بعد ذلك.¹ وهذا التوجيه لن يكون فعالاً إلا إذا أخذ شكله الرسمي أي جانب الإشراف. (نبي، شروط النهضة، 1987، صفحة 113)

في نهاية هذا البعد يظهر لنا حسب آراء مفكرنا مالك بن نبي أن الاقتصاد يبقى دائماً وإلى الأبد جزءاً من مشكلات الحضارة التي يتخبط فيها العالم المترامي من طنجا- جاكارتا، وتبقى هذه المشكلات مطروحة إلى يومنا هذا. والمجتمع العربي والإسلامي لم يبرح مكانه إذ كانت الحدثة والعصرنة والتقدم مصطلحات مفروضة من العالم المتطور فأصبح الإنسان الذي تحدثنا عنه في المحور المذكور مجبر على أن يجد الحلول والآليات للنهوض بأوضاعه وخاصة تلك المتعلقة بالمنتوجات التي يحبذ كثيراً استهلاكها وتكديسها. وبدلاً من مطالبتها يحاول تخفيف مشاققة بالتفكير في الكيفية التي يختصر بفضلها المسافات، ويقضي

- المصدر السابق شروط النهضة، ص 163¹

على الندرة التي أصبحت تلاحقه لا لشيء إلا لأنه مستهلك بالدرجة الأولى. ولعل مالك بن نبي أراد من هذا كله أن يمسح الغبار عن كثير ممن طغت الأتربة الفكرية الاستعمارية على عقولهم، ويقول لهم بكل بساطة: "أن مشكلتنا الاقتصادية ليست في الندرة الاقتصادية وليست في نقص رأس المال وليست في طبيعة المجتمعات وإنما المشكلة الاقتصادية في التبعية للغرب، وتقبل كل ما يأتيه من الفئة الأخرى دون أدنى حرج؛ ولا محاولة في توظيف أفكاره". (نبي، شروط النهضة، 1987، صفحة 163)

ثم التطورات والتغيرات السريعة التي تجري في بقاع العالم قاطبة تؤكد لنا جميعا ضرورة القيام بمراجعة فكرية-ثقافية نكتشف من خلالها أصولنا الفكرية ومفاهيمنا الأصلية كخطوة أولى في سبيل إعادة تأسيس لمفاهيمنا ومقولاتنا الفكرية والثقافية، لكي نشارك بفكر فعال وثقافة ناهضة مسيرين تطورات العالم وتطلعاته ومنعطفاته الحضارية. وبما أن المسألة تلخص تجربة الأمة والمجتمع، ووعمها بذاتها ومحيطها فهي تشكل نافذة أساسية يطل من خلالها المرء على العالم وأحداثه وتطوراتها وعن طريق الاجتهاد الفكري والمعرفي تتحول الثقافة في محيطنا الخاص والعام إلى ثقافة فاعلة وإيجابية تنقل الفئات البشرية المختلفة من موقع الصمت السلبي أو الاستهلاك الدائم إلى موقع المشاركة الإيجابية في مسيرة المجتمع والوطن حيث بالأفكار ننمي الاقتصاد ونرفض أن نستهلك من أيادي غيرنا. كما أن "المسألة الاقتصادية في نظر مالك بن نبي هي حسن توظيف العوامل و ذلك وفق النظام الهرمي للحضارة ،فالحضارة ليست كومة من الأشياء والأفكار ولكنها بناء يعكس عبقرية البلد وشخصيته" (نبي، من أجل التغيير، 1995، صفحة 58)

الأمر الذي يتطلب إعادة الاعتبار إلى الإنسان كوعاء للقيمة العليا في هذا الكون، إنني ممن يزعم بأن فكرة الفردانية أي تجميد الفرد واعتباره مستقلا مكتفيا راشدا التي سادت في الغرب منذ بدايات عهد النهضة الأوروبية ولاسيما منذ انتشار نظرية توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1588-1679) في العقد الاجتماعي هذه الفكرة ذات أصل مكين في الثقافة الإسلامية ولو نظرنا إلى آيات القرآن الكريم التي ذكر فيها "الإنسان" لوجدنا فيها جميع السمات التي عرضها هوبز ومن سار على نهجه من الفلاسفة الليبراليين اللاحقين. (السيف، 2006، صفحة 65)

يؤمن مالك بن نبي بأن الانسان المتكامل هو إنسان القرآن الكريم، لأنه كائن مستقل بنفسه مكتف بعقله مسؤول عن فعله، مكرم من قبل الله. ومن هنا يمكن أن نعيد صياغة الفكرة التي اقترحها المرحوم مالك بن نبي فنقول إن النهوض الحضاري يقوم على ثلاثة أركان رابعها الثقافة ولابد أن نبدأ بالثقافة الصالحة لأنها علي الدليل إلى جعل العناصر الأخرى فاعلة ومترابطة بناء على هذا التصور فإن إصلاح الثقافة يستهدف أولا إلى الارتفاع بقيمة الإنسان وتحريره من سطوة السلطة وقمع المجتمع وقيود الخرافة والتقاليد. فإن النهضة تعني المعاصرة أي إعادة الاعتبار إلى الواقع الحاضر باعتبار شروطه والتزاماته فإن النهضة ليست مجرد تطور في المنظومات الفكرية كما أن غرض النهضة الأولى ليس هداية الإنسان إلى طريق الكمال كما يرى بعض المفكرين المعبرين ومواكبة التطور والتنمية ومسيرة العصر في كل مجالات الحياة. (السيف، 2006، الصفحات 65-67)

5.1- مقومات التجديد والإبداع:

إن التطورات والتغيرات السريعة التي تجري في بقاع العالم قاطبة تؤكد لنا جميعا ضرورة القيام بمراجعة فكرية-ثقافية نكتشف من خلالها أصولنا الفكرية ومفاهيمنا الأصلية كخطوة أولى في سبيل إعادة تأسيس لمفاهيمنا ومقولاتنا الفكرية والثقافية لكي نشارك بفكر فاعل وثقافة ناهضة في تطورات العالم ومنعطفاته الحضارية. وبما أن المسألة تلخص تجربة الأمة والمجتمع ووعمها بذاتها ومحيطها فهي تشكل نافذة أساسية يطل من خلالها المرء على العالم وأحداثه وتطوراتها وعن طريق الجهد الفكري والمعرفي تتحول الثقافة في محيطنا الخاص والعام إلى ثقافة فاعلة وإيجابية وتنقل الكتل البشرية المختلفة من موقع الصمت السلبي أو الاستهلاك الدائم إلى موقع المشاركة الإيجابية في مسيرة المجتمع والوطن.

ومن الأهمية بمكان أن نتعرف على أهم العوامل الاقتصادية والثقافية التي نادى بها "مالك بن نبي" التجديد والإبداع، إذ تتجلى هذه الخاصية حينما يتحدث "ابن نبي" عن شروط الحضارة حيث يقول: "أن مشكلة الحضارة تنحل إلى ثلاث مشكلات

أولية هي مشكلة الإنسان- مشكلة التراب و مشكلة الوقت، فلكي تقيم بناء حضارة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات وإنما بأن نحل ثمارها، لا بد من وجود مركب الحضارة وذلك فإن مجموعها ناتج للإنسان والتراب والوقت، ويوضح ابن نبي العناصر كالتالي: (محفوظ، 2023).

الإنسان: إن المشاكل التي تحيط بالإنسان تختلف باختلاف بيئته... فالإنسانية لا تعاني مشكلة واحدة بل مشاكل متنوعة تبعاً لتنوع مراحل التاريخ .. عدم التوفيق في المقارنة بين الرجل الأوروبي المستعمر والرجل الإسلامي المستعمر، إذ لا يمكن لنا أن نقارن في الوقت الحاضر بتعبير مالك بن نبي بين لأن كليهما في طور تاريخي خاص به؛ ومشكلة الإنسان لا تعالج إلا بتوجيه ثقافته، وتصفية العادات والتقاليد الميثة في نفسيته؛ وتنمية روح الإبداع لديه حتى يتمكن من إستغلال ما حوله.

التراب: وهو أحد العناصر الثلاثة التي تكون الحضارة فإذا ما توفر المركب الديني لتركيب هذه العناصر فإننا نرى التراب في بلاد الإسلام جديراً ببحثه كعامل من عوامل الحضارة وحينما نتكلم عن التراب لا نبحث في خصائصه وطبيعته ولكننا نتكلم عنه من حيث قيمته الاجتماعية إذ هذه القيمة مستمدة من قيمة مالكيه، فحينما تكون قيمة الأمة مرتفعة وحضارتها متقدمة يكون التراب كذلك. (محفوظ، 2023، صفحة 01)

الوقت: بتحديد فكرة الزمن يتحدد معنى التأثير والإنتاج وهو معنى الحياة الحاضرة الذي ينقصنا هذا المعنى الذي لم نكسبه بعد وهو مفهوم الزمن الداخل في تكوين الفكرة والنشاط في تكوين المعاني والأشياء فالحياة والتاريخ الخاضعان للتوقيت كان ولا يزال يفوتنا قطارها فنحن في حاجة ملحة إلى توقيت دقيق وخطوات واسعة لكي نعوض تأخرنا (محفوظ، 2023، صفحة 01)

- خاتمة:

عليه نخلص الى النتائج التالية والمتمثلة في أن قيمة العوامل الاجتماعية والاقتصادية تساعد لا محال على إدراك التطور الإقتصادي والفكري في نظر مالك بن نبي الذي قال: "إن التاريخ لا يصنع بالدفاع في دروب سبق السير فيها وإنما بفتح دروب جديدة.. ولا يتحقق ذلك إلا بأفكار صادقة تتجاوز مع جميع المشاكل ذات الطابع الأخلاقي وبأفكار فعالة لمواجهة مشكلات النماء في مجتمع يريد إعادة بناء نفسه. ويضرب بن نبي على ذلك مثالا من واقع الثقافة الغربية إذ يقول: "ولعل أثر هذه النظرية قد لوحظ في الثقافة الغربية في عهد نهضتنا حيث وقفت هذه المجتمعات موقف المتأثر الذي أحسن إستغلال الظرف و تمكن من توظيف كل ما يتلاءم و حاجته المادية والمعنوية .

- الإقتصاد يبقى دائما وإلى الأبد جزء من مشكلات الحضارة التي تعانها وتتخبط فيها المجتمعات المتخلفة عاجزة على توظيف وإستغلال العوامل المذكورة، نأمل أن ترجع مجتمعاتنا لإستغلال وتطبيق مثل هذه المشاريع التي عالجت وما زالت تعالج قضايا ومشكلات واقع الأمة العربية الإسلامية بإعتبارها صالحة لكل زمان ومكان.
- تعبر آراء مالك بن نبي بعمق عن ما تعانیه المجتمعات المولوعة بالتقليد والمستهلكة غير مبالية بالعوامل التي تم ذكرها عامل التراب والوقت والإنسان بإعتبارها المحور التي تقوم عليه شروط النهضة والتنمية.
- يؤكد المفكر أن المجتمع الذي يريد تحقيق نهضته الحضارية والإقتصادية لا بد أن تكون شبكة علاقته الإجتماعية متماسكة. والتغيير الذي ينشده والذي يطمح فيه إلى تغيير الواقع الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات العربية والإسلامية من حالته السكونية المتخلفة إلى حالة حركية متطورة مسيرة للراهن .

1 قائمة المراجع:

1. السيف, ت. (2006). *الحدثة كحاجة دينية* (Vol. ط. (4 بيروت، لبنان: الدرا العربية للعلوم ناثرون -مركز افاق للدراسات والأبحاث.
2. بوكروح, ن. ا. (1993). بوكروح نور الدين -الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي -الشروق العربي العدد 15 1993 م .
مجلة الشروق العربي. 07-15, 03 ,
3. مالك بن نبي. (1981). *الفكر الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر بانديونغ* . سوريا، دمشق: دار الفكر.
4. مالك بن نبي. (1987). *المسلم في عالم الاقتصاد*. الجزائر: دار الفكر للنشر والطباعة.
5. محفوظ, م. (2023). (Éd.). مارس). <https://www.alriyadh.com/244386>. (16). l. 1. نبي & Producteur, الرياض (Récupéré sur <https://www.alriyadh.com/244386>: <https://www.alriyadh.com/244386>
6. نبي, م. ب. (1978). *دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين*. دمشق، سوريا: دار الفكر.
7. نبي, م. ب. (1986). *وجهة العالم الإسلامي*. بيروت، لبنان: دار الفكر.
8. نبي, م. ب. (1986). *ميلاد مجتمع* (Vol. ط. (3 دمشق، سوريا: دار الفكر.
9. نبي, م. ب. (1987). *شروط النهضة* (Vol. ط. (4 دمشق، سوريا: دار الفكر.
10. نبي, م. ب. (1988). *مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي*. بيروت، لبنان: دار الفكر.
11. نبي, م. ب. (1990). *فكرة كمتوليت إسلامي*. الجزائر، الجزائر العاصمة: دار الفكر.
12. نبي, م. ب. (1991). *إنتاج المستشرقين*. دمشق، سوريا: دار الفكر المعاصر.
13. نبي, م. ب. (1995). *من أجل التغيير*. بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بن سليمان عمر (2024) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة الحضارة عند مالك بن نبي قراءة في مقومات النهضة ومعوقات التطبيق ، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 16(العدد 2)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلقة، ص.ص 66-74.